

الوباء يضاعف ضغوط إصلاح الاقتصاد الكويتي

أزمة كورونا وتراجع أسعار النفط يفرضان ترشيح الإنفاق



حان وقت التصحيح

الوضع العالمي الاقتصادي، وتهيمن على الاقتصاد الكويتي القوانين التقليدية، حيث تسيطر الدولة على جميع القطاعات المنتجة، وتجد صعوبة في تقليص الإنفاق بسبب الرضا السياسي والشعبي لأي تقليص للإعانات والدعم الحكومي، في وقت لا يزال فيه دور القطاع الخاص محدودا في تخفيف الأعباء عن الدولة.

واعتبر اقتصاديون أن تلك الأوضاع طاردها لرأس المال المحلي والأجنبي، مما يعرقل تنوع الموارد المالية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث ينحصر دوره في مساحة ضيقة من المجالات الصناعية البسيطة.

ولم تتخلص الكويت حتى في رؤيتها 2035 التي أعلنتها منذ سنوات من اعتمادها على عوائد النفط في تمويل الوظائف الحكومية، حيث يعمل أكثر من 75 في المئة من المواطنين الكويتيين في القطاع العام، إضافة إلى الإعانات الحكومية البانحة للقطاع الكبري في تلك الخدمات والسلع. ويرى خبراء أنه لم تظهر حتى الآن أي آثار لتكسر لبرنامج الإصلاحات الكويتي، الذي طرح لأول مرة في عام 2010، والذي يسعى إلى تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عوائد الربع النفطي، وتقليص الإنفاق الحكومي ودور القطاع العام في توظيف المواطنين.

دولار كان المواطنون ينفقونها في السياحة. وفي وقت سابق، توقع محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل تعافي اقتصاد بلاده في فترة تتراوح ما بين عام وثلاثة أعوام. كما رجح تراجع إيرادات عدة قطاعات اقتصادية غير نفطية بنسبة تتراوح من 15 إلى 30 في المئة، إن استمر الإغلاق بسبب فيروس كورونا من 8 إلى 12 أسبوعا.

وتوقع الخبير الاقتصادي طلال السيف تعافي الاقتصاد الكويتي بعد الربع الأول من عام 2021. وقال إن أمام الحكومة الكويتية حلا واحدا هو إقرار مجلس الأمة لقانون الدين العام والاقتراض للاستفادة من أسعار الفائدة المتدنية في السوق العالمية، على أمل أن تحسن الأسعار العام المقبل.

وينظر الخبير الاقتصادي ميثم الشخص في تراجع الكويت لعودة بعض الأعمال في الكويت بشكل تدريجي خلال شهر مايو. ويقول إن "الكل ينتظر عودة العمل. لدينا في الكويت إحساس باننا من الدول التي ستعود فيها الأعمال قريبا لكننا نصدّر النفط للخارج، لذلك فإن تحسن الاقتصاد مرتبط بعودة الأعمال في الخارج وتحسن أسعار النفط". ويرى خبراء أن الكويت تأخرت في وضع القوانين الكفيلة بتسريع ونجاعة الإصلاح إضافة إلى ضرورة تعديل وتطوير القوانين القديمة بما يتلاءم مع

ميثم الشخص أن "التراجع الكبير في الطلب على النفط زاد الضغوطات على الموازنات العامة" لجميع دول الخليج. لكنه أشار إلى أن "قلة عدد سكان الكويت... سيخفف من الضغوط مع الأخذ بعين الاعتبار تحكم وزارة الصحة حتى الآن في انتشار مرض فيروس كورونا المستجد".



ميثم الشخص
التراجع في الطلب على النفط زاد الضغوط على الموازنات العامة

وقال المحلل الاقتصادي حجاج بوخضور إن تأثير تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الكويتي يبدو محدودا رغم تراجع المداخل النفطية. وأرجع ذلك إلى أن "إنفاق الكويت استهلاكي وليس تنمويا".

وأشار إلى أن "الإنفاق التنموي بالإمكان تأجيله ولن تكون هناك آثار كبيرة مثل الولايات المتحدة أو فرنسا واليابان".

وأضاف أن معالجة الوضع في الكويت ليست أمرا صعبا "حيث يكفي استحقاق حتمي لتسريع الإصلاحات وخفض الإنفاق، وأن الأزمة ستساعدنا في تجاوز الرضا البرلماني والشعبي لخطط التقشف. وأكد المحلل الاقتصادي

ضاعفت أزمة فيروس كورونا وانهايار أسعار النفط، الضغوط على الحكومة الكويتية لتسريع الإصلاحات الاقتصادية وترشيح الإنفاق، بعد أن فشلت محاولاتها السابقة بسبب الرضا الشعبي والبرلماني لأي تقليص للدعم الحكومي واعتماد معظم المواطنين على الوظائف الحكومية.

الكويت - لم يعد بإمكان الحكومة الكويتية تجاهل الحاجة المتزايدة إلى كبح انقذات الإنفاق الحكومي وإجراء الإصلاحات، التي تلتك في تنفيذها في السنوات الماضية، بعد تلاشي العوائد النفطية والضغوط التي يفرضها تفشي فيروس كورونا عالميا. وتساعدت مطالب الأوساط الاقتصادية بتسريع معالجة الاختلالات المالية بعد أن فاقم الوباء المؤشرات السلبية التي ترجح تسجيل عجز قياسي في الموازنة، مع انهيار عوائد صادرات النفط.

ويرى خبراء أن ترشيح الإنفاق أصبح ضرورة ملحة وأن الأزمة الحالية تمثل فرصة أخيرة لتجاوز عقبات تنفيذ الإصلاحات، التي طال تأجيلها والبدء بتنويع الموارد والتخلص من الطابع الريعي للاقتصاد لتخفيف مخاطر تقلبات أسعار النفط.

ونسبت وكالة شينخوا للخبير الاقتصادي طلال السيف قوله إن "إلغاء جميع المشاريع الرأسمالية الضخمة التي لا تحتاجها الكويت الآن، سيسمح بتخفيض ميزانية هذه السنة من 22.5 مليار دينار إلى 15 مليار دينار".

وتأثرت الكويت مثل باقي الدول الخليجية التي تعتمد موازنتها بنسبة كبيرة على تصدير النفط، بشلل الاقتصاد العالمي وتوقف المصانع في آسيا التي تعد السوق الرئيسية للنفط الخليجي.

ويمثل النفط نحو 90 في المئة من إيرادات الموازنة، يصل الإنفاق فيها العام الحالي نحو 22.5 مليار دينار كويتي (74 مليار دولار) مع توقعات بعجز يصل إلى 30 مليار دولار.

لكن ذلك العجز مرشح الآن للتضاعف، بسبب استناد الموازنة إلى سعر 55 دولارا للبرميل وتصدير نحو 2.7 مليون برميل، بعد انهيار الأسعار وخطط خفض الإنتاج في إطار اتفاق تحالف أوبك+.

ويرى محللون أن الكويت أمام استحقاق حتمي لتسريع الإصلاحات وخفض الإنفاق، وأن الأزمة ستساعدنا في تجاوز الرضا البرلماني والشعبي لخطط التقشف. وأكد المحلل الاقتصادي

تخفيف قيود إغلاق الاقتصاد في السعودية والإمارات

تسارعت خطوات تخفيف إغلاق الاقتصاد في السعودية والإمارات مع تعزيز إجراءات الوقاية والحذر لتسمح بعودة بعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية، بعد إطلاق تسهيلات وحوافز وإعفاءات واسعة لتخفيف التداعيات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا عالميا.

الرياض - أعلنت الحكومة السعودية الأحد عن تخفيف حظر التجول في أنحاء البلاد باستثناء مدينة مكة وبعض الأحياء التي سبق الإعلان عن عزلها. وقالت وكالة الأنباء السعودية إن الأمر الملكي سمح بعودة بعض الأنشطة الاقتصادية، ومن بينها المراكز التجارية ومحلات تجارة الجملة والتجزئة بين التاسعة صباحا وحتى الخامسة مساء بالتوقيت المحلي، اعتبارا من الأربعاء القادم وحتى 13 مايو المقبل.

استثنى القرار الأنشطة التي لا تسمح بالتباعد الجسدي، مثل المطاعم والمقاهي، إضافة إلى حظر التجمعات لأكثر من خمسة أشخاص. كما شمل استمرار الحظر عيادات وصالونات التجميل والحلاقة والنوادي الرياضية والصحية والمراكز الترفيهية ودور السينما، وأنشطة أخرى يتم تحديدها من قبل الجهات المختصة.

ونص الأمر الملكي على إلزام المتاجر التي تفتح أبوابها بالحرص على مسافة بين كل زبون وآخر لا تقل عن عشرة أمتار مربعة وضرورة تعقيم المراكز التجارية يوميا وعدم السماح بدخول الأطفال دون سن 15 عاما.

وشددت على أهمية استمرار التسوق وشراء السلع عبر المنصات الإلكترونية، خاصة مع وجود حزمة من العروض الرميانية للتخفيضات على سلع غذائية واستهلاكية أساسية، بنسب تراوح بين 20 و50 في المئة مستمرة عبر حملات تدريجية حتى نهاية شهر رمضان.

وأصدرت الحكومة الاتحادية خلال الأسابيع الماضية حزم تحفيز وتسهيلات واسعة للتخفيف من التداعيات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا عالمية على الأفراد والشركات والأسواق المالية.

وأطلق البنك المركزي تسهيلات مالية بقيمة 70 مليار دولار من أجل مساعدة المصارف على تخفيف أزمات الأفراد والشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة التمويل بشروط ميسرة. كما أصدرت جميع الإمارات حزم تحفيز وإعفاءات واسعة من الرسوم والضرائب والفواتير بهدف تخفيف أعباء الأزمة عن كاهل الشركات والأفراد.

ويقول محللون إن انتشار الخدمات الذكية في الإمارات ساهم في تخفيف آثار تقييد الحركة في أنحاء البلاد خلال الأسابيع الماضية.

إجراءات مدروسة لحفظ التوازن بين خدمة المصالح الاقتصادية والمحافظة على الصحة العامة

وجرى تعليق الرحلات الجوية في السعودية منذ منتصف مارس الماضي، لكن بعض شركات الطيران السعودية تقوم برحلات خارجية فقط حتى يتمكن غير المواطنين من مغادرة البلاد. كما أعادوا المواطنين السعوديين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج بسبب أزمة الوباء.

في هذه الأثناء بدأت الإمارات بتخفيف القيود على الحركة والتنقل التي فرضتها منذ أسابيع لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات أن تخفيف الإغلاق سيدعمي ضبط سلوكيات المواطنين والمقيمين على نحو يظهر روح المسؤولية وتعاونهم مع التوجهات الحكومية التي تستهدف خدمة المصلحة

فسى غضون بضعة أشهر فقط، وفي ظل توقف مليارات الأشخاص عن السفر، دمرت جائحة فيروس كورونا الطلب على الوقود على نحو عجزت عنه الانهيارات المالية والركود والحروب، حتى أصبح لدى الولايات المتحدة من النفط ما لا تجد مكانا لتخزينه.

لندن - يخترق انهيار السعر المرجعي للعقود الآجلة للبخام الأميركي إلى مستوى لم يكن ليخطر على البال، وهو سالب 38 دولارا للبرميل في 20 أبريل، حجم الضرر الذي لحق بصناعة الطاقة، التي ربما تنتظر المزيد من المتاعب.

ولم يسبق أن انخفض سعر النفط قط إلى ما دون عشرة دولارات للبرميل على مدى 40 عاما تقريبا، أي منذ بدء تداول العقود الآجلة.

وفي حين أن الظروف غير المعتادة لأسعار النفط السالبة قد لا تتكرر، فإن كثيرين في الصناعة يقولون إنها نذير المزيد من الأيام الصعبة وأن سنوات الاستثمار المفرط في النفط لن تصحح في غضون أسابيع أو حتى شهور.

وقال فريدريك لورنس نائب رئيس الشؤون الدولية في رابطة البترول الأميركية المستقلة إن "ما حدث في العقد الأجل ذلك اليوم أشار إلى أن الأمور بدأت تسوء أسرع من المتوقع". وأضاف أن "شركات خطوط الأنابيب ترسل إشعارات بانها لا تستطيع أخذ

المزيد من النفط الخام. يعني ذلك إغلاق البئر ولو باثر رجعي". وقد تردت أصداء الأدلة الدامغة على تآكل قيمة منتج عالمي لا غنى عنه منذ أواخر القرن التاسع عشر، في أنحاء العالم الأسبوع الماضي.

ونسبت وكالة رويترز إلى مصادر مطلعة أن منتجين في روسيا، وهي من أكبر المنتجين في العالم، يدرسون اللجوء إلى حرق النفط لحجبه عن السوق.

وستصدر الأسبوع المقبل تقارير نتائج أكبر شركات النفط في العالم بما في ذلك اكسون موبيل وبي.بي.جي وروبال داتش شل. ومن المتوقع أن تعلن جميعها تفاصيل تخفيضات إنفاق جديدة، وسيراقب المستثمرون عن كثب خطط هذه الشركات لتوزيعات الأرباح.

وخفضت شركة النفط النرويجية العملاقة إكويونور توزيعات أرباحها الفصلية بمقدار الثلثين. وأرسلت شركة كونتيننتال ريسورسيز المحلولة للملياردير الأميركي هارولد هام أطقما فنية إلى حقول في أوكلاهوما ونورث

إنتاج النفط بلا جدوى وينتظر المزيد من المتاعب

وأجبرت أذربيجان، وهي جزء من اتفاق أوبك+، تحالفا بقيادة بي.بي. على خفض الإنتاج للمرة الأولى على الإطلاق. وبشكل عام، كان يجري في السابق استبعاد شركات النفط الكبرى في تلك البلدان من التخفيضات التي تفرضها الحكومات.



فريدريك لورنس
ما حدث يشير إلى أن الأمور بدأت تسوء أسرع من المتوقع

وقال مسؤول أذربيجاني كبير لرويترز "لم نعلم بذلك من قبل قط منذ قدمهم للبلاد في 1994 وتوقيع عقد القرن". ولم يعد من الممكن التكيف مع نفاد مساحات تخزين النفط في العالم. وقالت كبلر لبيانات الطاقة إن طاقة التخزين البري في جميع أنحاء العالم بلغت يوم الخميس 85 في المئة تقريبا.

وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن من المتوقع أن يخفض الطلب 29 مليون برميل يوميا، فضلا عن 300 ألف برميل يوميا جراء عمليات الإغلاق في كندا. وخفضت شركة النفط الوطنية البرازيلية بتروبراس إنتاجها 200 ألف برميل يوميا.

لها حضور منذ ما يقرب من 100 عام، قوبل بلا مبالاة. وقال شخص مقرب من شركة نفط غربية في فنزويلا "المنافسة العالمية رهيب. لم تعد الشركات النفط الكبرى في تلك البلدان من التخفيضات التي تفرضها الحكومات.

وتفرض السوق كلمتها على جميع المنتجين. وفي جميع أنحاء العالم، تستعد الحكومات والشركات لإيقاف الإنتاج، وربما بدأ الكثير منها بالفعل. والتمت منظمة أوبك وحلفاؤها بالفعل بتخفيضات غير مسبوقه قدرها عشرة ملايين برميل من الإمدادات اليومية، لم تدخل حيز التنفيذ بشكل كامل بعد. لكن لم يكن هذا الالتزام كافيا لمنع هبوط النفط إلى ما دون الصفر.

وقالت السعودية إنها وأعضاء أوبك الآخرين على استعداد لاتخاذ المزيد من الإجراءات، لكنها لم تقدم أي التزامات جديدة. ومما يدل على مدى عمق انهيار الطلب أنه حتى إذا توقفت أوبك عن الإنتاج تماما، فإن المعروض قد يظل متجاوزا للطلب. وأعلن بالفعل عن تخفيضات في الإنتاج بالولايات المتحدة تزيد على 600 ألف برميل يوميا، فضلا عن 300 ألف برميل يوميا جراء عمليات الإغلاق في كندا. وخفضت شركة النفط الوطنية البرازيلية بتروبراس إنتاجها 200 ألف برميل يوميا.

وقال أنس الحاجي خبير سوق الطاقة المقيم في دالاس إن "توقيع العقود يكون على أساس الأوضاع العادية للمجتمع على مدى المئة عام الأخيرة. إذا جد جديد خارج عن هذه الأوضاع العادية، فإنه يستدعي حالة القوة القاهرة. هذا ما يقوله هارولد هام وآخرون... هذه ظروف غير عادية".

حتى قرار البيت الأبيض الذي تردت عنه الشائعات لفترة طويلة بأنه لم يعد بوسع شيفرون العمل في فنزويلا، حيث



استثمارات ضائعة

داكوتا منتصف الأسبوع لإغلاق آبار بشكل مفاجئ، وأعلنت الشركة أنها لا تستطيع تسليم شحنات خام للزبائن بسبب الجدي الاقتصادية الضعيفة. وأحدث قرار كونتيننتال إعلان حالة القوة القاهرة، الذي يقتصر عادة على ظروف الحرب أو الحوادث أو الكوارث الطبيعية، صدمة وأثار انتقادات حادة من اتحاد صناعة التفكير الرئيسي، لكن البعض يقول إن هناك منطقا وراء ذلك، حتى لو لم يكن مقبولا.

وقال أنس الحاجي خبير سوق الطاقة المقيم في دالاس إن "توقيع العقود يكون على أساس الأوضاع العادية للمجتمع على مدى المئة عام الأخيرة. إذا جد جديد خارج عن هذه الأوضاع العادية، فإنه يستدعي حالة القوة القاهرة. هذا ما يقوله هارولد هام وآخرون... هذه ظروف غير عادية". حتى قرار البيت الأبيض الذي تردت عنه الشائعات لفترة طويلة بأنه لم يعد بوسع شيفرون العمل في فنزويلا، حيث